



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إسرائيل تُبَلِّغ فرنسا رفضها لمبادرتها وعقد مؤتمر دولي

أبلغ مسؤولون إسرائيليون، المبعوث الفرنسي لعملية السلام بيير فيمون رفض الحكومة الإسرائيلية لمبادرة السلام الفرنسية وعقد مؤتمر دولي نهاية العام بشأن الصراع مع الفلسطينيين. وقالت وسائل إعلام عبرية أن إجتماعاً عُقد بين نائب رئيس مجلس الأمن القومي ياكوف ناجل والمحامي إسحاق مولخو، المبعوث الدبلوماسي الخاص برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، مع فيمون في القدس لبحث إمكانية إستئناف عملية السلام على أساس المبادرة الفرنسية. وأضافت ذات المصادر أن ناجل ومولخو أبلغا فيمون رفض إسرائيل رسمياً شروط المبادرة، ورفضهم عقد مؤتمر دولي يفرض أي مبادرة بهذا الشأن، وأكدوا أن الحكومة الإسرائيلية لا ترى حلاً للصراع، سوى باستئناف المفاوضات المباشرة، ودون شروط مسبقة. وأكدت تلك المصادر على أن إسرائيل لن تشارك في أي مؤتمر دولي يُعقد لبحث هذا الشأن، وأنهم يرون بأن مثل هذه الخطوة يمكن أن تضر بعملية السلام، وستمكن أبو مازن من مواصلة التهرب من قرار الدخول في مفاوضات مباشرة دون شروط. كما أعرب مسؤولون إسرائيليون خلال الإجتماع؛ عن أملهم في أن تتوقف فرنسا عن الترويج للمبادرة أو لعقد مؤتمر دولي أو أي عملية تتعارض مع مصالح إسرائيل ومواقفها.

الرئاسة: نحن مع المبادرة الفرنسية وافقت إسرائيل أو رفضت

أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، علناً الرفض الإسرائيلي الدائم لأي جهد دولي يؤدي إلى حلّ الدولتين وإقامة سلام دائم وقائم على الشرعية الدولية هو رسالة تحدٍ وإستخفاف بالمجتمع الدولي.

وقال أن الموقف الفلسطيني الواضح هو مع مبادرة السلام الفرنسية سواء وافقت إسرائيل أم رفضت، وأضاف: "على المجتمع الدولي أن يتخذ الموقف الحازم لوقف هذه السياسة الإحتلالية التي هي السبب الرئيس لعدم الإستقرار في المنطقة والتي أدت إلى تورط دول العالم جميعها فيما يجري في الشرق الأوسط وخلق حروباً لا نهاية لها".

الإتحاد الأوروبي يطالب برفع الحصار عن غزة

أكد وفد الإتحاد الأوروبي الذي زار قطاع غزة على ضرورة إنهاء الإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة مع ضرورة مراعاة كافة المخاوف الأمنية لجيران القطاع. وقال رالف تراف، مُمثل الإتحاد الأوروبي في فلسطين، خلال مؤتمر صحفي عقده الدبلوماسيين الغربيين في غزة عقب إنتهاء زيارتهم إلى القطاع: "يجب السماح للسلطة الفلسطينية بالقيام بدورها تجاه قطاع غزة من خلال ضمان الوصول إلى قطاع غزة وتخفيف الضغط على سكّانه والسماح للمنظمات الدولية والإنسانية بالوصول إلى غزة".

وأكد تراف أنهم التقوا خلال زيارتهم بوزراء في السلطة الفلسطينية وممثلي المجتمع المدني ومسؤولين من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى زيارة مدرسة تابعة للأمم المتحدة في بيت حانون تعرّضت للتدمير الإسرائيلي خلال الحرب الأخيرة على غزة. وأشار تراف إلى أن المشاريع التي ينفذها الإتحاد الأوروبي في غزة غير كافية لأن الوضع في غزة مازال غير مُحتمل مشدداً على أن هناك حاجة لخطوات سريعة من أجل إحداث تغيير أمني وإقتصادي وسياسي جذري.

من جانبه أكد مأمون أبو شهلا، وزير العمل في حكومة التوافق، أن اللقاء أكد على ضرورة إنهاء الحصار والإحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى وقف الإجراءات الإسرائيلية التي طالت كل نواحي الحياة الإقتصادية الإجتماعية في غزة.

وكان وفد الدبلوماسيين المكوّن من ٤٣ شخصية بينهم ٢٢ سفيرا من الدول الأوروبية قد وصل إلى قطاع غزة، واطّلع على المشاريع التي ينفذها الإتحاد الأوروبي حيث من المقرر أن يغادر في ذات اليوم.

أبو الغيط وموسى والمجالي في رام الله

شارك أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية، وعمر موسى، الأمين العام السابق للجامعة، ورئيس مؤسسة ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الأردني السابق عبد السلام المجالي، في إفتتاح متحف ياسر عرفات بحضور الرئيس عباس وعدد من المسؤولين العرب وسفراء الدول العربية والأجنبية المعتمدين لدى السلطة الفلسطينية.

وقالت المصادر أنّ الزيارة تأتي أيضاً في إطار الزيارات التي يقوم بها الأمين العام، باعتبار أنّ فلسطين دولة عضو بالجامعة العربية، موضحة أنّ الأمين العام للجامعة العربية كان قد إنقضى الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن على هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك سبتمبر الماضي، وكان أبو مازن قد وجّه له الدعوة لزيارة رام الله. وأوضحت المصادر أنّ فلسطين تظل لها أولوية خاصة باعتبار أنّ إلتزام الجامعة العربية والأمين العام للجامعة بالقضية المركزية للعرب، من أهمّ الملقات والقضايا على جدول الأمين العام.

ونفت المصادر وجود خلافات بين القيادة الفلسطينية والجامعة العربية، مؤكدة أنّ ما تردّد بشأن أنّ الأمين العام للجامعة العربية كان سيستقبل وفداً فلسطينياً مالياً للقيادي الفلسطيني محمد دحلان عار تاماً عن الصحة، مضيفة أنّها لم يكن مُدرجاً على جدول أعمال الأمين العام من الأساس أن يلتقي الوفد الفلسطيني الذي زار مصر مؤخراً وعقد إجتماعاً في منتجع العين السخنة.

وقالت المصادر: "إنّ الأمين العام منذ توليه مهام منصبه أعلن أنّه سيقوم بزيارة كل الدول العربية الأعضاء بالجامعة".

ويضمّ المتحف مبنى جديد من طابقين على مساحة ٢٦٠٠ متر مربع يربطه جسر بالمبنى القديم للمقرّ الذي حوَصر فيه الرئيس الشهيد ياسر عرفات من قبل إسرائيل لسنوات. وصمّم المتحف المهندس المعماري الفلسطيني الراحل جعفر طوقان، ويتكوّن من طابقين فيهما مساحة العرض الأساسي للمتحف وأربعة مسارات يربط الأخير منها بين المبنى الجديد ومقرّ عرفات. وجاء في نشرة عن المتحف: "تمّ الحفاظ على مكان الحصار كما كان عليه عند رحيل عرفات (٢٠٠٤) بما يُمكن زائر المتحف من الإطلاع المباشر على ما كانت عليه الأوضاع عندها وأن يعيش التجربة بشكل مباشر". و"المتحف يضمّ مركز معلومات إلكتروني ومكتبة صغيرة متخصصة وصالة متعدّدة الأغراض وصالة عرض". و"تمّ الحفاظ على كافّة مُقتنيات الرئيس الراحل ياسر عرفات الموجودة في المقاطعة (المقر الذي حوَصر فيه) كما تمّت إستعادة المُقتنيات الموجودة في أماكن أخرى".

تراجع عدد الإسرائيليين الحاصلين على شهادات أكاديمية

سجّلت إسرائيل خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٥ تراجعاً بنسبة ٢% في عدد الإسرائيليين الذين حصلوا على شهادات أكاديمية، وذلك قياساً بعام ٢٠١٣، وفقاً للمعطيات الإحصائية التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي التي أشارت إلى تراجع بنسبة ٤:٦% في عدد الإسرائيليين الحاصلين على الدرجة الأكاديمية الأولى "بكالوريوس"، والدرجة الثانية "ماجستير"، وحتى الثالثة "الدكتوراه" وذلك للمرّة الأولى منذ ٢٠ عاماً.

ووفقاً للإحصائيات، حصل ٧٣,٥ ألف إسرائيلي على شهادات أكاديمية خلال العامين الماضيين، منهم ٤٠,٩ ألفاً حصلوا على شهادات جامعية، و٢٤,٦ حصلوا على شهاداتهم من كليات أكاديمية، و٨,١ ألف من كليات التربية. وشكّلت النساء غالبية الحاصلين على درجة البكالوريوس والماجستير بواقع ٥٩,٨% و٦١,٢%، فيما شكّلت ما يقارب نصف الحاصلين على الدكتوراه بواقع ٤٩,٧%، لكنهن كنّ الأقلية في مجالات الهندسة والهندسة المعمارية.

وتشير المعطيات إلى تضاعف عدد الإسرائيليين الحاصلين على شهادات أكاديمية أربع مرّات "أربع أضعاف"، قياساً بعددهم عامي ١٩٨٩-١٩٩٠، فيما زاد عدد الحاصلين على شهاداتهم من الكليات الأكاديمية المختلفة في ذات الفترة بـ ٦١,٥ ضعفاً، وتضاعف عدد خريجي كليات التربية والتعليم بـ ١٢,٣ ضعفاً، فيما لم يسجّل عدد خريجي الجامعات سوى ٢,٩ ضعف.

وتواصل تراجع عدد الخريجين الإسرائيليين الحاصلين على البكالوريوس في العلوم الإنسانية مقابل ارتفاع عدد الحاصلين على الماجستير والدكتوراه في هذه العلوم. وفيما يتعلّق بزمن ومدّة التعليم الجامعي، أنهى ٧٣,٦% من خريجي البكالوريوس في الجامعات تعليمهم في أربع سنوات.

موقع والاه: الصحافة العبرية تناقش حل الكنفدرالية

تناول موقع "والاه" العبري موضوع "حل الكنفدرالية"، في الوقت الذي تستعدّ باريس لافتتاح مؤتمرها تمهيداً لإطلاق محادثات سلام فلسطينية إسرائيلية.

وربط الموقع بين تصريح الدكتور سري نسيبة رئيس جامعة القدس، قبل ما يقارب شهرين في معرض تصريح له حول "خيار حل الكنفدرالية" مع المملكة الأردنية الهاشمية، والذي لقي صدى بين قطاع معيّن من الشعب الفلسطيني خاصّة رجال الأعمال والتجار وفقاً للموقع العبري، وبين زيارة رئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد السلام المجالي إلى مدينة نابلس بضيافة رئيس البلدية السابق غسان الشكعة، والموقف الذي عبّر عنه في الكلمة التي ألقاها أمام عدد كبير من قيادات فتح ورجال الأعمال، والتي دعا فيها لإقامة

كنفدرالية فلسطينية أردنية فور قيام الدولة الفلسطينية، مشيراً إلان الأردن لا يمكنها الإستغناء عن فلسطين، ولا يمكن لفلسطين الإستغناء عن الأردن.

هذه التصريحات التي حاول الموقع العبري الربط بينها والصدى الذي تركته في الشارع الفلسطيني، والتي تتوافق مع مؤتمر باريس بحضور ٢٨ وزير خارجية وأمين عام منظمة إقليمية ودولية قد يُراد منها خلط الأوراق، خاصةً بأن الدكتور سري نسيبة اليوم ليس له دور رسمي في إتخاذ القرار الفلسطيني، وكذلك رئيس الوزراء الأردني المجالي، بعيد عن صنع القرار الأردني.

وتوجّه الموقع العبري بالسؤال للدكتور يوأف الون، من جامعة تل أبيب والخبير في الشأن الأردني حول هذا الموضوع، الذي بدوره قال: "هذا يبدو وكأنها محاولة من شخص خبئ دوره ويحاول من خلال هذه التصريحات العودة إلى رأس العناوين". وأضاف "لقد سبق وصرّح المجالي هذا التصريح قبل سنتين أو ثلاث سنوات، وهذا الخيار وضع على الطاولة عام ١٩٨٢ كمبادرة من قبل الملك حسين، وفي عام ١٩٨٥ تمّ التوقيع على إتفاق بهذا الخصوص بين عرفات والملك حسن، ولكن قيادة منظمة التحرير رفضت هذا الإتفاق، وفي عام ١٩٨٨ أقدم الملك حسين على فكّ الإرتباط مع الضفة الغربية، ومع ذلك فإنه يجب التذكير بأن الموقف الأردني التقليدي لم يُسقط خيار الكنفدرالية، ولكنها ستقوم فقط بعد قيام الدولة الفلسطينية".

ويستبعد الدكتور الون أن تلجأ الأردن اليوم لهذا الخيار مشيراً إلان هذا الخيار يتمّ تداوله عندما تتعدم الخيارات والحلول السياسيّة الأخرى، وقد يكون التطرّق لخيار الكنفدرالية في هذا الوقت محاولة للضغط على إسرائيل لإقامة دولة فلسطينية، مع أنه ليس لأي طرف من الأطراف إلتزام بهذا الخيار، ففي الجانب الأردني لا يوجد أي دعم رسمي لهذا الخيار ولا حتى في محيط الهيئات الرسميّة الأردنيّة، والديموغرافيا في الأردن تتحدّث لوحدها، فالفلسطينيون يشكّلون اليوم ٥٠% من سكان المملكة، والأردنيون يشكّلون من ٢٥ إلى ٣٠% وباقي السكان هم لاجئين عراقيين وسوريين، لذلك فإنّ المملكة لا يمكنها اليوم ان تخاطر باللجوء لهذا الخيار.

وأشار الموقع إلى أن مصادر فلسطينية تحدّثت مع الموقع حول هذا الموضوع مؤكّدة بأن الموقف الفلسطيني حول الكنفدرالية مع الأردن يمكن بحثه بعد قيام الدولة الفلسطينية فقط. مصادر أخرى فلسطينية قالت بأن القضية التي تشغل المملكة اليوم ليس حصول كنفدرالية أو لا، بل ما يقلق المملكة ويشكّل قضيتها الأساسيّة هو الجمود الذي لحق بعملية السلام ووصولها إلى طريق مسدود، وهناك تخوّفات أردنية من أن تدهور الوضع في الضفة الغربية سيكون له إنعكاس كبير داخل المملكة، كما لم تتقبّل عمان بعض الخطوات التي قام بها أبو مازن في المجتمع الدولي، بسبب عدم إطلاع الملك عبد الله على بعض هذه الخطوات. كذلك فإن المقاطعة في رام الله تنظر بعدم الرضى إلى ما يقوم به بعض المسؤولين الأردنيين من لقاءات مع قادة فلسطينيين إستعداداً لمرحلة ما بعد أبو مازن، خاصةً بأن لقاءات جرت مع محمد دحلان وكذلك مع ناصر القدوة ومع جبريل الرجوب.

لوبي بالكنيست لنزع الوصاية الأردنية عن القدس والأقصى

عُقد في الكنيست الإسرائيلي، المؤتمر السنوي لجماعات "جبل الهيكل" الذي بادر إليه النائب عن حزب الليكود، يهودا غليك، الذي يُعدّ من الشخصيات التي تقف وراء دعوات إقتحامات المسجد الأقصى، وكان قد تعرّض لهجوم بإطلاق نار في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، أصيب على إثره بجروح خطيرة، على خلفيّة تلك الدعوات.

وأتى المؤتمر لهذا العام تحت عنوان "الوضع القائم يمارس إجحافاً ضدّ اليهود"، بمشاركة وزراء في الحكومة الإسرائيلية والعديد من النواب من أحزاب اليمين، الذين طالبوا رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بالسعي من أجل تغيير "الوضع القائم" فيساحات الحرم القدسي الشريف والسماح لليهود بالصلاة فيالمسجد الأقصى.

وبرز حضور ومشاركة وزير الأمن الداخلي، جلعاد اردان، ووزير جودة البيئة وشؤون القدس، زئيف الكين، ووزير الزراعة، اوري ارئيلي، الذين أطلقوا مبادرة لإقامة لوبي برلماني بالكنيسة، يُطلق عليه "الوبي جبل الهيكل"، وذلك بهدف ممارسة ضغوط على نتنياهو للتراجع عن قرار منع أعضاء الكنيسة والوزراء من دخول المسجد الأقصى.

ويتطع اللوبي إلى مناقشة سبل تغيير "الوضع القائم" في الأقصى، الذي إتفق عليه في إتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٣، والتي نصت على إعطاء الأردن حق الوصاية على الأماكن المقدسة بما فيها المسجد الأقصى، وطالب هؤلاء بتغيير هذا الوضع لأن فيه "ظلم للشعب اليهودي"، على حد مزاعمهم. ويُعتبر المؤتمر المذكور ومكان إنعقاده، تصعيداً خطيراً في المواقف الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى بالرغم من إستخفاف الحكومة الإسرائيلية دائماً بما يسمى "الوضع القائم" في الأقصى. وقال وزير الأمن الداخلي، اردان، في المؤتمر: "أؤمن أن حقنا في الهيكل -المسمى الإحتلالى للأقصى-، غير قابل للمساومة وهذا هو المكان الأكثر قداسة لليهود في العالم، والوضع القائم حول الهيكل يظلم الشعب اليهودي"، وفق مزاعمه.

أما وزير جودة البيئة وشؤون القدس، زئيف الكين، فقد امتدح عمل جماعات "الهيكل"، وقال أنها تقوم بما عجزت عنه الحكومة في كل ما يتعلق بحق اليهود في "الهيكل".

من جانبه طالب وزير الزراعة، اوري ارئيل، رئيس الحكومة بفتح المجال أمام أعضاء الكنيسة للدخول إلى ما زعم أنه "الهيكل"، كما دعا إلى فتح كل أبواب "الهيكل" من أجل دخول "اليهود"، مضيفاً "كفى للخنوع والركوع".

كما تحدّث في المؤتمر رئيس جماعة "عائدون إلى الجبل"، رفائيل موريس، وأطلق تصريحات حول حق اليهود في الأقصى.

وكان نتنياهو قد أصدر أوامره إلى الشرطة الإسرائيلية العام الماضي بضرورة منع الوزراء وأعضاء الكنيسة من الدخول إلى المسجد الأقصى. جاء ذلك عقب إندلاع مواجهات بين شبان فلسطينيين وقوات الإحتلال الإسرائيلي، بسبب إقتحامات المستوطنين والسياسيين الإسرائيليين لساحات المسجد الأقصى، تحت الحراسة الأمنية وفي ظل قيود فُرِضت على دخول المصلين إلى ساحات المسجد قبل نحو عام.

هآرتس: الإحتلال الإسرائيلي يُصادق على مخطط إستيطاني كبير قرب رام الله

صادقت لجنة الإستيطان المتفرّعة عن مجلس التخطيط العالى في "الإدارة المدنية" التابعة لجيش الإحتلال، على مخطط لإقامة منطقة صناعية كبيرة بالقرب من مستوطنة "مكابيم" شمال غرب مدينة رام الله في الضفة الغربية.

وذكرت صحيفة "هآرتس"، أن مساحة هذه المنطقة الصناعية ٣١٠ دونمات، تقع في المنطقة "ج" الخاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية بحسب إتفاقيات أوسلو، ويعتبر الإحتلال الأراضي التي سيقام فيها هذا المشروع الإستيطاني أنها "أراضي دولة".

وبحثت أجهزة الإحتلال في هذا المشروع الإستيطاني منذ سنوات، وتمّ إتخاذ قرار نهائي بالمصادقة عليه قبل حوالي الشهر. ووفقاً للتخطيط، فإن هذا المشروع الإستيطاني سيقام بمحاذاة الشارع ٤٤٣ وفي الجانب الشرقي من جدار الفصل العنصري. ويبعد ٥٠٠ متر إلى الجنوب من قرى صفا وبيت سيرا وكيلومترين إثنين إلى الغرب من قرية بيت عور التحتا.

ويشار إلى أنه بعد المصادقة على المخطط، فإنه يتمّ تحويل الأرض التي سيقام عليها المشروع الإستيطاني من أراض زراعية إلى منطقة صناعية وتجارية وشقشوارع فيها. وسيطلق على المشروع إسم المنطقة الصناعية "مكابيم".

وكانت تقارير إسرائيلية ذكرت في شهر آب/أغسطس الماضي أن "الإدارة المدنية" تخطط لإقامة مشروعات إستيطانية، على شكل منطقتين صناعيتين، في جنوب جبل الخليل، وأحدهم قريب من قرية ترقوميا.

وأكد الباحث الإسرائيلي في شؤون الإستيطان، درور أنتكيس، أن إسرائيل تُقيم مناطق صناعية في الضفة الغربية بصورة إستراتيجية، من أجل زيادة الوجود الإسرائيلي في المنطقة "ج"، وأن "دولة إسرائيل تواصل تطوير الطرق الإلتفافية التي اخترعتها وغايتها السيطرة على أراضي الضفة".

الإحتلال يُغلق ٣٦ ورشة بالضفة بزعم تصنيعها للأسلحة

شنّ جيش الإحتلال حملة واسعة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، فيما اندلعت مواجهات بين الشبان وجنود الإحتلال الذين اقتحموا العديد من المنازل في محافظات جنين، القدس، رام الله، قلقيلية ونابلس. ويواصل جيش الإحتلال مدهمة ورش الحدادة والمخارط في الضفة الغربية، والتي تتعرّض لهجمة شرسة من قبل الجنود والأمن الإسرائيلي بذريعة أنها تستخدم في تصنيع الأسلحة.

وزعم جيش الإحتلال، أنه منذ مطلع العام الجاري وخلال عمليات الدهم والتفتيش التي أجراها بالضفة الغربية، تمّ ضبط ٣٧٠ قطعة سلاح وإغلاق ٣٦ ورشة ومحددة ومخارط استعملت لتصنيع الأسلحة، فيما تمّ ضبط العديد من الوسائل القتالية المختلفة.

وخلال مدهمة الجيش وعناصر حرس الحدود لقرية يطا تمّ إغلاق محددة بزعم أنها ورشة لتصنيع الأسلحة، حيث تمّ اعتقال صاحبها للتحقيق بشبهة حيازة الورشة لتصنيع الأسلحة. وشنّ الجيش عمليات دهم وتفتيش في العديد من منازل القرية، حيث زعم الإحتلال العثور على أسلحة ووسائل قتالية وسكاكين ومواد وصفها بالتحريضية.

وفي جنين، داهم جيش الإحتلال ورشة خراطة وأغلقها بزعم أنها تُستخدم في تصنيع الأسلحة، علماً أن ذات المخرطة تعرّضت للدهم والمصادرة قبل نحو شهرين.

مساع لتشكيل قائمة «عربية» تشارك في حكومة بديلة بقيادة لبيد

ذكرت صحيفة «القدس العربي» أن حزباً إسرائيلياً معارضاً يتطلّع لتشكيل الإئتلاف الحاكم المقبل، ويسعى لإحياء قوائم سياسية ظاهرها عربي تدور في فلك صهيوني على غرار قوائم عربية لـ «العرب الصالحين» التي شكّلها حزب «مباي» بقيادة دافيد بن غوريون عادة نكبة ١٩٤٨ وبدءاً من انتخابات الكنيست الأولى عام ١٩٤٩، اقتصر دورها على دعم حكوماته ومواجهة خصومه السياسيين.

وبحسب الصحيفة يدور الحديث حول حزب «هناك مستقبل» بقيادة وزير المالية السابق يئير لبيد الذي يمثّل الطبقة الوسطى في إسرائيل ويرى بنفسه حزبا للوسط – اليمين. ويفيد مصدر مطلع في الحلبة السياسية في إسرائيل أن لبيد أجرى إستطلاعات عدّة تظهر أنه قادر على تجميع نحو ٥٥ نائباً من أحزاب مختلفة، وتنقصه مقاعد عدّة كي يتمكّن من تشكيل أغلبية بالكنيست (٦١ من ١٢٠ مقعداً فما فوق) وبناء إئتلاف حاكم في الإلتخابات العامة المقبلة وسط إشارات إلى أن حزب «المعسكر الصهيوني» المعارض يتّجه لانحسار غير مسبوق نتيجة تدني شعبيته.

وفيما يتعلّق بالأحزاب التي من شأنها أن تتصوي تحت قيادة لبيد لاستبدال الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، فهي لا تشمل القائمة العربية المشتركة التي يعتبرها «غير شرعية». ويتابع المصدر "لذا يخطط «هناك مستقبل» لبناء كتلة سياسية جديدة من «العرب الصالحين» لمنافسة «المشتركة» في الشارع العربي ودعم الإئتلاف الحاكم تحت شعار «التأثير من الداخل»". كذلك يسعى لبيد لاصطياد عصفور آخر من خلال

هذه الفكرة تتمثل بتطهيره من صفة العنصريّة وتبييض صورته بعد أن هاجم العرب ونوابهم، خاصة عضو الكنيست حنين زعبي عدة مرات، مستخدماً مصطلحات فيها رائحة عنصريّة. وأشار المصدر إلى أن «هناك مستقبل» يراهن على تجنيد بعض الناشطين والمحامين العرب بعضهم يعمل بالوساطة وسمسرة الأراضي ومؤيدي «الخدمة المدنية» التي يرفضها فلسطينيو الداخل ويعتبرونها مشروع أسرلة خطير. وبحسب المخطط فإن «هناك مستقبل» يعمل على بناء هذه القائمة «العربية المعتدلة» خلصةً، على أن يقوم بتجنيد ميزانيات لها من جهات يهوديّة أمريكيّة. وأفاد البعض من فلسطينيي الداخل أنّهم تلقّوا مكالمات هاتفية من جهات تقوم باستطلاع رأي في الأيام الأخيرة تسألهم عن احتمال دعمهم لقائمة عربية منافسة لـ «المشتركة» وتشارك في حكومة إسرائيلية قادمة.

يُذكر أنّ استطلاعات رأي جرت مؤخراً تُظهر عدم رضى نحو ٣٥% من المواطنين العرب عن أداء «المشتركة» ويريدونها أن تُبدي مواقف أكثر اعتدالاً في علاقاتها مع الأغلبية اليهودية ومع إسرائيل. وتاريخياً كان حزب «مباي» قد أسس قوائم عربية عدّة في ظاهرها، وتآمر بتعليماته، استمرّت حتى ١٩٨١ ومن أبرز رموزها سيف الدين الزعبي وفارس حمدان وجبر الداهاش وصالح خنيفس وغيرهم. وفي مطلع الستينيات صوّت ممثلو هذه القوائم في الكنيست على مشروع قانون بمبادرة «الليكود» لإلغاء الحكم العسكري الذي فُرض على فلسطينيي الداخل منذ ١٩٤٨ وحتى مثل يوم أمس عام ١٩٦٦.

الإحتلال يكشف .. من هو منفذ محاولة التفجير في الخليل؟

كشفت المراسل العسكري للقناة العاشرة الإسرائيلية، أور هيلر، أن منفذ محاولة تفجير حاجز شارع الشهداء الذي زرع عبوة ناسفة كبيرة بجوراه، هو شاب من محافظة سلفيت، قدم مؤخراً من إحدى دول البلقان حيث أنهى هناك دارسته. وبحسب الإحتلال نجح الشاب بزرع عبوة ناسفة مكوّنة من ١٢ كيلو غرام من مادة شديدة الانفجار موصولة بأنبوبة غاز. ووفقاً للمراسل الإسرائيلي فقد كان من المقرر تفجير العبوة عبر اللاسلكي بعد إستدراج الجنود لمطاردة شاب يرشقهم بزجاجة حارقة، وأشار إلى أن العملية لوتّمت كما كان مخططاً لها لأدت لمقتل عدّة جنود.

وكان موقع "واي نت" العبري نقل عن مصدر أمني فلسطيني قوله إن جهاز المخابرات الفلسطينية هو من أحبط هجوماً بالمتفجرات إستهدف نقطة لجيش الإحتلال على مدخل شارع الشهداء بالخليل. وادّعى الموقع، نقلاً عن المصدر الفلسطيني، أن المخابرات الفلسطينية اكتشفت قيام شاب بزرع العبوة ثم اعتقلته ونقلت المعلومات للجانب الإسرائيلي.

وكان موقع "واللا" قد ذكر أنّ المعلومات الإستخباريّة التي قدّمتها السلطة الفلسطينية إلى سلطات جيش الإحتلال ضمن ما يسمّى "التنسيق الأمني"، حالت دون تنفيذ عملية تفجيريّة ضدّ جنود جيش الإحتلال بالخليل، حيث ساهمت المعلومات بتفجير العبوة، وسبقها أيضاً اعتقال أجهزة الأمن الفلسطينية الشاب المشتبه بالتخطيط للعملية التفجيريّة. وأفاد الموقع أنّ السلطة الفلسطينية قدّمت معلومات للجيش الإسرائيلي حول عملية التفجير التي كانت ستقع في الخليل يوم الجمعة الماضي، وساهمت المعلومات في اعتقال الشخص الذي حاول تنفيذها.

من جانبه أكد موقع "واينت" التابع لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن السلطة الفلسطينية أحبطت عملية تفجير عبوة تزن ١٢ كغم، حيث زرعت العبوة قرب حاجز عسكري بالخليل. وأوضح أن أجهزة الأمن الفلسطينية إعتقلت الشاب الفلسطيني الذي كان ينوي إستدراج قوّة لجيش الإحتلال إلى المكان وتفجير العبوة عن بُعد بواسطة هاتف نقال، فيما أبلغت السلطة الفلسطينية جيش الإحتلال الذي قام بتفجير العبوة.

وبحسب ما أوردته وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإنّ الجيش نجح في تفجير العبوة الناسفة اعتماداً على المعلومات التي حوّلها جهاز الإستخبارات الفلسطيني، وبدأت المعلومات مؤكّدة حول المكان الذي وضعت فيه العبوة الناسفة، وزنها وكيفية التحكم بها وتفجيرها عن بعد.

وعقب المعلومات، تمّ استنفار خبراء المتفجرات من الشرطة والجيش، حيث تمّ إغلاق المنطقة وتفجير العبوة الناسفة، فيما أخضعت أجهزة الأمن الفلسطينية الشاب الفلسطيني المشتبه بوضع العبوة الناسفة للتحقيق وأبقت عليه بالمعتقل. وترجّح المعلومات التي نشرتها وسائل إعلام إسرائيلية، نقلاً عن مصادر في أجهزة الأمن الفلسطينية، أن المعتقل بشبهة تحضير ووضع العبوة الناسفة بالقرب من حاجز عسكري بالخليل، قام بذلك بالتعاون والتنسيق مع شاب آخر الذي كان من المفروض أن يفجّر العبوة الناسفة عن بعد، وذلك من خلال إلقاء زجاجات حارقة بالقرب من المكان وجذب الجنود للموقع المُستهدف.

عشرات آلاف الإسرائيليين يتظاهرون في تل أبيب في ذكرى إغتيال رابين

عشرات الآلاف شاركوا يوم ٥ نوفمبر/تشرين الثاني، في مظاهرة حاشدة داعمة للسلام، نُظمت إحياءً لذكرى إغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق رابين. وقالت فرانس برس إن ما بين ٥٠ ألف شخص (وفقاً للمنظمين) و ٢٠ ألف (وفقاً لوسائل الإعلام) تجمّعوا في ساحة رابين .

وسادت الأجواء المناهضة لليمين الإسرائيلي، وخاصة رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، خطابات النشطاء، ومن بينهم نائب البرلمان، زعيم المعارضة إسحاق هرتسوغ الذي إنتقد كراهية اليسار الإسرائيلي، متّهماً منافسه السياسي نتنياهو بتأجيلها.

وفي العام ١٩٩٤، حاز كلٌّ من إسحاق رابين، وخصمه السياسي الإسرائيلي شمعون بيريز، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، على جائزة نوبل للسلام، لقاء توقيعهم إتفاقية أوسلو الأولى في العام ١٩٩٣. وكان المراد من إتفاقات أوسلو أن تفتح الطريق إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وفي ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، أطلق اليهودي المتطرّف إيغال أمير النار على إسحاق رابين، وكانت الإصابة مميتة إذ مات متأثراً بجراحه على سرير العمليات في المستشفى.

ميلادنوف: سكان قطاع غزة فقدوا الأمل وأصبحوا أكثر خطورة وتفجراً

نقلت الإذاعة العبرية عن مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاوي ملادينوف، قوله أنّه "قبل التفكير بمشاريع ضخمة في قطاع غزة؛ يجب حلّ المشاكل الحقيقية والحاضرة، وهي النقص في مياه الشرب والأراضي الزراعية والبطالة".

وقال ملادينوف: "إذا كنتم تريدون حقاً إعادة قطاع غزة إلى طبيعته، يجب تطوير الإقتصاد والتجارة وأكثر من ذلك. سنغافورة؟ هونغ كونغ؟، غزة ستكون غزة. سكان غزة فقدوا الأمل، وهذا ما يجعل الأمر أكثر خطورة وأكثر تفجراً. إسرائيل وقطاع غزة يدركون أن حرباً جديدة ليست من مصلحة أي طرف، ولكن لتجنّب المخاطر من الأفضل التعامل مع غزة الآن قبل بعد فوات الأوان".

المحكمة الدستورية تمنح عباس صلاحية رفع الحصانة عن أي نائب في المجلس التشريعي

قال وزير العدل الفلسطيني علي أبو دياك إن المحكمة الدستورية الفلسطينية أصدرت قرار التفسير رقم (٣) لسنة ٢٠١٦، وذلك في جلستها يوم الخميس ٢٠١٦/١١/٣، بشأن طلب التفسير الوارد لوزير العدل من رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس المحكمة العليا السابق المستشار سامي صرصور، في ٢٠١٦/٩/٢٦

لتفسير نصوص في القانون الأساسي، بناءً على قرار محكمة النقض الصادر في ٢٠١٦/٩/١ في النقض الجزائي رقم (٢٠١٥/٣٢٦).

وقد نصّ قرار المحكمة الدستورية على:

قرّرت المحكمة بشأن تفسيرها لنصوص المواد (٤٧ و ٤٧ مكرر و ٥١ و ٥٣ فقرة ١) من القانون الأساسي المعدّل لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٥، والمادة (٩٦) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي ما يلي:

١. الإطار المحدّد للولاية الزمنية للمجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ إنتخابه.
٢. تمديد ولاية أعضاء المجلس التشريعي المُنتهية ولايته الزمنية مؤقتاً إلى حين أداء أعضاء المجلس التشريعي الجدد اليمين الدستوري.

٣. لم يجاوز رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية سلطته في إصدار القرار بقانون لرفع الحصانة عن أي عضو من أعضاء المجلس التشريعي في غير أدوار إنعقاد جلسات المجلس التشريعي، والتي لا يخضع تقديرها لمعيار ثابت وإتّما تتغيّر بتغيّر الظروف وفقاً لمواجهة أيّة آثار مادّية أو غيرها قد تمسّ الأوضاع الإقتصادية أو الإجماعية في البلاد لمواجهة حالات الضرورة للمحافظة على كيان الدولة وإقرار النظام فيها كرخصة تشريع إستثنائية لعدم إنعقاد المجلس التشريعي وعدم قدرته على الإنعقاد، وبالتالي فإن المحكمة الدستورية العليا ترى أن القرار بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١/٣ المتضمّن رفع الحصانة عن عضو المجلس التشريعي محمد يوسف شاكر دحلان (المطعون ضده) بالقضية الجزائية نقض رقم (٣٢٦) لسنة ٢٠١٥ قد صدر وفقاً للأصول والصلاحيات المخولة للسيد الرئيس بموجب القانون.

الإحتلال يخطط لتشييد مبنى في القدس يسهل إقتحامات اليهود للأقصى

ذكرت إذاعة جيش الإحتلال أنالشرطة الإسرائيلية في القدس المحتلة تخطط لتشييد مبنى، بهدف تسهيل إقتحامات المستوطنين واليهود المتطرفين إلى باحات المسجد الأقصى وتحسين ظروف الإنتظار للصعود إلى المسجد الأقصى. وقالت الإذاعة إن جهات في اليمين الإسرائيلي "تتّهم حاخام حائط المبكى (البراق)، شموئيل رابينوفيتش بأنه، وبسبب معارضته الصعود إلى ما يسمّى "جبل الهيكل"، يُعرقل ترميم المبنى".

وذكرت مواقع إلكترونية إسرائيلية يمينية أن هدف هذا المبنى هو أن ينتظر فيه المشاركون في إقتحامات الأقصى كي لا يقفوا تحت الشمس أو المطر، وعلى ضوء ذلك قرّرت شرطة الإحتلال بناء مبنى جديد "يسمح بصعود مريح إلى الجبل".

وتنصب شرطة الإحتلال حالياً عريشة "لتحسين الظروف في المكان" لصالح المقتحمين. وقال موقع "حداريم ١٠" الإلكتروني اليميني: "إن أفراد الشرطة الذين تواجدوا مؤخراً في المكان استُبدلوا بضباط في إطار الأهمية التي توليها الشرطة للمكان".

وقالت شرطة الإحتلال معقبة: "إن المبنى يُستخدَم لتفتيش الزائرين قبل صعودهم إلى الأقصى. ويهدف تحسين الخدمة، وتحسين ظروف المكوث في المكان والتسهيل على الزائرين وأفراد الشرطة في المكان، رمت الشرطة المبنى. وجرى الترميم في إطار مجمل الأنشطة التي نفّذتها الشرطة من أجل تقليص مدّة الإنتظار قبل إقتحام الأقصى".

وتؤدّي إقتحامات المتطرفين اليهود والمستوطنين للحرم القدسي والتجول في ساحاته إلى تصاعد التوتر في المكان، حيث يرفض الفلسطينيون بشكلٍ مطلقاً إقتحامات المتطرفين هذه. واتّخذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والتعليم (اليونسكو) خلال الشهر الماضي قرارين ينفيان وجود علاقة بين اليهودية والحرم القدسي أو باحة البراق.

القائمة المشتركة: إسرائيل لا تفوت وسيلة لتعزيز نظام الفصل العنصري

قالت القائمة العربية المشتركة، في الكنيسيت الإسرائيلية، في بيان أصدرته، إن إقرار وإعلان الكنيسيت "حالة طوارئ" في البلاد، دليل على أن إسرائيل لا تفوت فرصة ووسيلة لترهيب المواطنين ولتغطية القوانين المعادية للديمقراطية ولتعزيز نظام الفصل العنصري والإحتلال.

وأضافت القائمة المشتركة، "إن إسرائيل تنتهك حرّيات شعب بأكمله من خلال سنّ سيل من قوانين الطوارئ التي تمدها الكنيسيت كل عام، والتي تشرد عائلات فلسطينية من طرفي الخط الأخضر وتمنع لم شملها، وتفرض الإعتقال الإداري على آلاف الرجال والنساء والأطفال وتصادر الأراضي والموارد الطبيعية وتُحاصر وتمنح لجنودها ولقطعان اليمين المتطرّف رخصة بقتل الفلسطيني، بحجة الأمن ومُحاربة "الإرهاب"، علماً أن القوانين عنصرية بامتياز وتميّز بشكل صارخ على أساس قومي وتتعارض مع المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحظر سنّ قوانين ضدّ مجموعة قومية معينة".

وأكدت القائمة المشتركة أن حالة الطوارئ الدائمة في إسرائيل حولت حياة الفلسطيني إلى جحيم، ليس في الضفة الغربية والقطاع فقط، بل طالت تبعاتها الجماهير العربية في أراضي عام ١٩٤٨، وهي ليست قانوناً فحسب، بل واقع معيشي ناتج عن نظام عنصري، سلب المواطن العربي وطنه وأرضه وحرّيته وحياته وعيشه بكرامة.

وأشارت إلى أنه تحت غطاء الطوارئ تسنّ إسرائيل القوانين العنصرية وتحظر حركات وجمعيات عربية، وتلاحق قيادات سياسية ووطنية وتُمارس التمييز العنصري والتهميش. وكانت أعلنت الكنيسيت، وبتوصية من اللجنة المشتركة للجنة الأمن والخارجية ولجنة الدستور والقانون والقضاء، حالة طوارئ في البلاد، حيث أيد الإعلان ٧١ عضو كنيسيت، وعارضه ١٧ عضواً.

توصية للإتحاد الأوروبي بمطالبة "إسرائيل" بدفع تعويضات لما هدمته بالضفة

ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية، أن لجنة شؤون الشرق الأوسط في مؤسسات الإتحاد الأوروبي، في بروكسل، قرّرت توصية الدول الأعضاء في الإتحاد، بدراسة إمكانية مطالبة "إسرائيل" بدفع تعويضات عن المباني والبنى التحتية التي مولها الإتحاد الأوروبي في المنطقة (C) في الضفة المحتلة وقامت "إسرائيل" بهدمها.

وأعرب مسؤولون في وزارة الخارجية "الإسرائيلية" عن غضبهم إزاء هذا القرار، واحتجوا عليه أمام الإتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء فيه. وقال دبلوماسيان أوروبيان ودبلوماسيان إسرائيليان على اطلاع بتفاصيل القرار، أنه تمّ اتخاذ هذا القرار خلال جلسة عقدتها لجنة شؤون الشرق الأوسط (MaMa)، قبل أسبوعين.

وتضمّ هذه اللجنة خبراء في قضايا الشرق الأوسط من كل الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. ولا تُعتبر قرارات هذه اللجنة ملزمة، وإنّما تشكّل قاعدة لقرارات قد يتّخذها لاحقاً في اللجنة السياسية – الأمنية في الإتحاد الأوروبي (PSC)، أو في مجلس وزراء خارجية الإتحاد.

وقال الدبلوماسيان الأوروبيان أنّ سبب إتخاذ القرار هو وصول المفاوضات بين إسرائيل والإتحاد الأوروبي في موضوع المناطق (C) إلى باب موصود.

وطالب الأوروبيون بوقف هدم مباني الفلسطينيين التي تدّعي إسرائيل أنها بُنيت بشكل غير قانوني، ومن بينها مباني كثيرة مولها الإتحاد الأوروبي. وقد فشل الطرفان في حلّ هذه المسألة خلال المحادثات التي جرت بينهما قبل عدة أشهر.

وحسب الدبلوماسيين الأوروبيين، فقد دفع وقف المحادثات بعض الدول الأوروبية المتشددة في إنتقاداتها لإسرائيل، إلى المطالبة باتخاذ قرار متشدّد يُطالب إسرائيل بدفع تعويضات عن المباني التي هدمتها. وقال الدبلوماسيان أنألمانيا عارضت بشكلٍ مطلق هذه الخطوة ونجحت بتأيين القرار، ليتحوّل في النهاية إلى مجرد توصية، كُتِب فيها أنه يمكن للدول الأوروبية مطالبة إسرائيل بالتعويضات، إذا رغبت بذلك. كما قرّرت اللجنة زيادة وتشديد شكل وصيغة قرارات الاحتجاج والشجب لهدم المباني التي أقيمت بتمويل أوروبي في المناطق (C).

ورغم أنّ القرار ليس ملزماً، إلّا أنّه لوحظ الغليان في وزارة الخارجية الإسرائيلية. وقام رئيس الجهاز السياسي في الوزارة، ألون أوشفيز ومسؤولين آخرين في الوزارة بإجراء محادثات مع سفير الإتحاد الأوروبي لدى إسرائيل، لارس فابورغ اندرسون، وسفراء عدّة دول أوروبية بارزة في الإتحاد، ادّعوا خلالها أنّ القرار يعني إستئناف الخطوات الأوروبية ضدّ إسرائيل، والتي تمّ تجميدها منذ قرار وسم مُنتجات المستوطنات. وأوضح الدبلوماسيان الأوروبيان أنّ السفراء الأوروبيين أوضحوا للمسؤولين الإسرائيليين، خلال المحادثات التي جرت خلال الأسبوعين الأخيرين، بأنهم حذروا إسرائيل وطلبوا تغيير سياسة هدم المباني في المناطق (C)، لكن لم يتمّ التجاوب مع طلباتهم. وقال أحد السفراء الأوروبيين لمحادثيه الإسرائيليين "يمكنكم إتهام أنفسكم فقط".

ويُذكر أنّ السفير الأوروبي فابورغ اندرسون، سبق وحوّل في أيار الماضي، رسالة شديدة اللهجة إلى إسرائيل حول هدم مباني الفلسطينيين في المناطق (C)، والتي مولّها الإتحاد الأوروبي. وخلال إجتماعه بمنسّق أعمال الحكومة في المناطق، في الأسبوع الماضي، حذر السفير من أنّ إستمرار عمليات الهدم سيؤدي إلى المسّ بالعلاقات بين الإتحاد وإسرائيل.

ويُشار إلى حدوث إرتفاع كبير في نشاط الإدارة المدنيّة ضدّ هذه المباني منذ بداية ٢٠١٦. وبينما يدّعي الإتحاد الأوروبي أنّ المباني التي يمولّها تشكّل مساعدة إنسانيّة للفلسطينيين، تدّعي إسرائيل أنّ المقصود خطوة سياسيّة هدفها مساعدة الفلسطينيين على ترسيخ حقائق على الأرض.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع عدد البيوت التي تمّ هدمها، إلى الضغط السياسي الذي تمارسه جمعيّة اليمين "رجابيم" التي تتعاون مع نواب، مثل موطي يوغيف وبتسلئيل سموطريتش، من البيت اليهودي. وقد بادر هذان إلى عقد جلسات كثيرة للجنة الفرعيّة لشؤون يهودا والسامرة في لجنة الخارجية والأمن، لمناقشة هذا الموضوع، وطالبا منسّق عمليات الحكومة في المناطق ووزارة الخارجية العمل ضدّ النشاط الأوروبي في المناطق (C). وازداد نشاط هذه الجمعية والمستوطنين ضدّ المباني الفلسطينية على خلفيّة قرار هدم بؤرة عمونة، ومباني أخرى غير مرخّصة في المستوطنات.

في المقابل يجري في البرلمان الأوروبي الضغط على وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي فدريكا موغريني، للعمل بشدّة ضدّ إسرائيل بسبب هدم مباني الفلسطينيين في المناطق (C). ويُشار إلى أنّ العديد من الدول الأوروبية الحليفة لإسرائيل، تساهم في إنشاء البنى التحتيّة للفلسطينيين في المناطق (C)، ومن هذه الدول: ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا وفرنسا وبولندا. ويمكن لمطالبة إسرائيل بدفع تعويضات أن تقود إلى أزمة سياسيّة ملموسة بين إسرائيل وهذه الدول.

صراع في السلطة الفلسطينية وقلق من التصفيات السياسية

رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قلق جداً من التطوّرات الأخيرة في الساحة الفلسطينية، العربيّة والدوليّة، ووضعها الصحيّ متردّ ويقود سباقاً مع الزمن لإيجاد خلف مناسب. كما أنخصمه اللود محمد دحلان وصل، وبدأ بالتقدّم نحو المنصب.

ما زال غير واضح بالنسبة لرئيس السلطة الفلسطينية: ما هو مصير المبادرة الفرنسية؟ وهل فعلاً ستعقد لجنة دولية حتى نهاية هذا العام، أم سيتم تأجيلها للعام المقبل بسبب معارضة إسرائيل؟ وكيف ستنتهي المعركة على سياسات الاستيطان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؟ في الوقت نفسه، قُطعت فقط فاكهة سياسية واحدة في منظمة اليونسكو فيما يتعلق بقرار علاقة الإسلام بالمسجد الأقصى.

لقد فشل عباس - بجهوده الجبارة - بمنع عقد مؤتمر في مصر حول "المشكلة الفلسطينية ووحدة حركة فتح"، الذي نُظم من قبل المركز القومي لشؤون الشرق الأوسط، ومن يقف وراء المؤتمر هو دحلان والإستخبارات المصرية.

عقد المؤتمر في مصر، بمشاركة حوالي ١٣ شخصية فلسطينية، يُعتبر إعتراضاً مصرياً رسمياً بدحلان كخليفة مُنتظر لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية. عباس يشعر أن الأمر يُعتبر خطوة خطيرة وبداية تآكل دعم الدول العربية له، فهو يعلم أن تراجع وضعه الصحي سيجعل الدول العربية تتخلى عن دعمها له، خصوصاً في ضوء حقيقة أنه رفض مطالبهم بالتصالح مع دحلان وتحقيق صلح داخلي في حركة فتح تمهيداً لمصالحة وطنية مع حركة حماس وإستئناف المفاوضات مع إسرائيل على أساس مبادرة السلام العربية.

لقد تشكّلت عباس في البداية بين معسكرين، أعضاء في اللجنة المركزية لفتح وعلى رأسهم جبريل الرجوب، ومن جانب آخر "الرباعية العربية" (مصر، الأردن، السعودية، الإمارات العربية المتحدة) تضغط عليه للتصالح مع محمد دحلان. مع ذلك فقد اختار المعسكر الأول، وقرّر الذهاب حتى النهاية ضد دحلان، لذلك قام بصياغة خطة لتقوية موقفه داخل مؤسسات فتح ومنظمة التحرير.

خطة عباس هي تشديد سيطرته في حركة فتح وإبعاد مؤيدي دحلان من المؤسسات مع إنعقاد المؤتمر السابع لفتح، وبعد ذلك إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني من أجل محاولة تقوية مكانته في مؤسسات منظمة التحرير، بعد أن فشلت محاولاته في عقد المجلس الوطني الفلسطيني قبل حوالي عام. وفي نهاية العملية، إجراء إنتخابات عامة في الضفة والقطاع. الخطوتان الأخيرتان مرتبطتان بنجاح الخطوة الأولى لعقد المؤتمر السابع لفتح.

المؤتمر السابع لفتح:

عباس عين نفسه كرئيس للجنة التحضيرية للمؤتمر السابع لفتح، والمُفترض أن يتمّ به إختيار مؤسسات الحركة (لجنة مركزية ومجلس ثوري) من أجل تنفيذ خطته الثلاثية المراحل. المؤتمر السابع من المقرر أن يعقد في رام الله في ٢٩-١١ الحالي بمشاركة ١٣٠٠ مندوب.

لإسرائيل وحماس قدرة على التأثير على المؤتمر؛ حماس قادرة على منع وصول مندوبي فتح من قطاع غزة لرام الله، وإسرائيل قادرة على عرقلة وصول الممثلين من الشتات الفلسطيني في الخارج، وعلى رأسهم سوريا ولبنان.

عباس مُصرّ على عقد المؤتمر، والعودة والترشح لمنصب رئيس حركة فتح من أجل أن يمضي قُدماً نحو تنفيذ خطته. كل تهديداته بالإستقالة من المشهد السياسي وإعادة الولاية للشعب الفلسطيني لا أساس لها. وحسب مصادر مسؤولة في حركة فتح، عباس ينوي إخراج عدّة شخصيات قديمة من اللجنة المركزية لفتح وإدخال شخصيات جديدة. فهو ينوي إستبدال الدكتور نبيل شعث والدكتور زكريا الأغا - المسؤولين عن قيادة فتح في قطاع غزة - بأحمد حلس (أبو ماهر) وأحمد نصر من أجل محاولة إضعاف مكانة دحلان في قطاع غزة.

عباس ينوي إبعاد دحلان من المجلس الثوري بشكل رسمي وبعض رجاله، وسيحلّ محلّهم أعضاء جُدد مخلصين لعباس وهم: أحمد عساف، ناصر أبو بكر، فايز أبو عيطة، منير الجاغوب ومراد السوداني.

لجنة الإقالة:

أقام عباس لجنة خاصة تضمّ عدداً من أعضاء اللجنة المركزية تتابع نشاطات أعضاء حركة فتح المؤيدين لدحلان. اتّجاه هذه اللجنة هو تنظيف الحركة من شخصيات دحلان قبيل إجتماع المؤتمر السابع.

المرحلة الثانية:

فقط لو نجح عباس في تنفيذ خطته بشأن المؤتمر السابع لفتح، فسيتمّ إجتماع المجلس الوطني. ليس سرّاً أن عباس يحتاج فترة طويلة لاستبدال أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز مكانته هناك.

المرحلة الثالثة

المرحلة الثالثة في خطة عباس هي إجراء إنتخابات عامّة في المناطق. في الوقت الذي نشهد فيه خلافات شديدة بين فتح وحماس؛ فإن هناك قلقاً من فوز حماس في الإنتخابات، ممّا جعل عباس يقوم بإلغاء الإنتخابات البلدية الشهر الماضي.

إن نجاح خطة عباس بتعزيز مكانته مرتبطة بتحقيق كّلّي ودقيق للمرحلة الأولى، وهي إنعقاد مؤتمر فتح السابع. ومع ذلك فإن دحلان - الخصم الأكبر لعباس - لا يعتزم تقديم رأسه لرئيس السلطة الفلسطينية على طبق من فضة. وفي مقابلة أجراها دحلان (٢٠ أكتوبر) لصحيفة "الإستقلال" المقرّبة من تنظيم الجهاد الإسلامي، حدّر دحلان من أنّه سيّخذ كل الوسائل القانونيّة والوسائل المتاحة من أجل ألاّ يسمح لعباس بخطف الحركة منه، وأوضح أن رئيس السلطة الفلسطينية غير متورّط فقط في معركة معه؛ بل أيضاً في معركة في القيم والمبادئ مع حركة فتح.

دحلان يخطّط لعرقلة خطة عباس، وكل الوسائل شرعيّة بالنسبة إليه، من أجل محاولة منع عقد مؤتمر فتح السابع، رجاله في الضقة يطلبون وقف إقالتهم من الحركة وإعادة النشاط الذين تمّت إقالتهم وتوحيد الحركة من جديد عن طريق إعادة دحلان لصفوفها. الصراع ما زال في بدايته، وحسب تقديرات لمسؤولين في فتح فإنه من المتوقّع أن تتصاعد الأمور وتصل لمرحلة إستئناف ظاهرة التصفيات السياسية.

إنتفاضة القدس.. ٢٤٩ شهيداً و٤٠ قتيلاً صهيونياً حصاد العام الأول

خلصت دراسة إحصائيّة أعدّها مركز القدس لدراسات الشأن "الإسرائيلي" والفلسطيني في الذكرى الأولى لانفاضة القدس، إلى حدوث تراجع في الأداء المقاوم للإحتلال الصهيوني، مع بقاء حجم الإنتهاكات قائماً عبر سياسات مُمنهجة لضرب صمود الفلسطينيين.

ووفق الدراسة بلغ عدد الشهداء ٢٤٩ شهيداً، تصدّرتهم مدينة الخليل بواقع ٧٧ شهيداً، فيما بلغ عدد الإصابات نحو ١٨ ألفاً و٣٠٠ مصاب تورّعت بين الضفة الغربيّة والقدس والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. ورصد التقرير ٤٠ قتيلاً صهيونياً ونحو ٦٧٢ مصاباً في ١٢١ عملية طعن، و٢٧ عملية دهس، و١٠٠ عملية إطلاق نار، و١٤٢٢ إلقاء زجاجة حارقة، و٤٢٣٤ حادثة إلقاء حجارة، و٦٠ صاروخاً، و٢٩ قذيفة من غزة.

وارتفع بشكل واضح حجم الإعتقالات في الأرض الفلسطينية؛ حيث بلغ عدد الإعتقالات في الأرض الفلسطينية نحو ٨٥٠٠ أسير وأسيرة.

وأظهرت الدراسة أن هناك تراجعاً واضحاً في شكل التعاطي الإعلامي مع الأحداث التي جاءت على شكل موجات متقطّعة، فيما سجّلت خلال الفترة زيادة وتيرة الإضرابات الفردية للأسرى في سجون الإحتلال في الأشهر الستة الأخيرة.

الشهداء:

أوضحت الدراسة أن عدد شهداء إنتفاضة القدس التي انطلقت في الأول من شهر أكتوبر لعام ٢٠١٥ ارتفع ليصل إلى ٢٤٩ شهيداً. وأشارت إلى أن شهيدتين من مجمل الشهداء يحملان جنسيات عربية، وهما: كامل حسن (سوداني)، وسعيد العمرو (أردني)، فيما استشهد ٢١٥ من الضفة بما فيها القدس، و ٣٠ شهيداً في قطاع غزة، وشهيدان من أراضي الداخل المحتل.

تتصدر محافظة الخليل قائمة المحافظات التي قدمت شهداء في إنتفاضة القدس؛ حيث ارتقى ٧٧ شهيداً منها، تليها القدس بـ ٥٣ شهيداً، ثم رام الله حيث ارتقى منها ٢٢ شهيداً، ثم جنين بـ ٢١ شهيداً، ثم بيت لحم التي سجلت إرتقاء ١٥ شهيداً، يليها نابلس بـ ١٦ شهيداً، ثم طولكرم التي سجلت ٥ شهداء، يليها محافظة سلفيت بـ ٤ شهداء، ثم قلقيلية بشهيدتين.

وبلغ عدد النساء اللواتي استشهدن في إنتفاضة القدس، ٢٢ شهيدة، بينهم ٩ شهيدات قاصرات أعمارهن لا تتجاوز الثامنة عشرة، أصغرهن الطفلة رهن حسان ابنة العامين والتي إرتقت في قصف إسرائيلي على غزة.

وأظهرت الدراسة أن فئة المستقلين تزيد عن ٦٠% من أعداد الشهداء في المجمل العام، مع بلوغ نسب المنظمين من الشهداء نحو ٢٣% تقريباً والباقي من أنصار الفصائل.

الإعتقالات:

وأشارت الدراسة إلى أن مجمل الإعتقالات التي نفذها جيش الإحتلال في مختلف مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس وغزة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، منذ إندلاع الإنتفاضة مطلع أكتوبر/تشرين أول من العام ٢٠١٥، بلغت ٨٥٠٠ أسير وأسيرة.

وأشارت الدراسة إلى أن عدد الأطفال القاصرين الذين اعتقلوا، بلغ ٢١٥٥، أصغرهم الطفل علي علقم (١٢ عاماً)، فيما اعتقلت ٢٧١ من النساء، بينهم ٤٠ من الفتيات القاصرات، ٦ منهن جريحات بعد إطلاق جنود الإحتلال الرصاص عليهن بزعم محاولتهن تنفيذ عمليات طعن. واعتقلت قوات الإحتلال ٥ نواب في المجلس التشريعي منذ مطلع إنتفاضة القدس، وحولتهم للإعتقال الإداري.

ورصد مركز القدس ٧٩ حالة إعتقال لصحفيين وصحفيات من مختلف أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، بعضهم حوّل للإعتقال الإداري وبعضهم أطلق سراحهم، وآخرين لا يزالون موقوفين دون محاكمة، كما اعتقلت قوات الإحتلال ٢٥٠ أسيراً وأسيرة بتهمة التحريض على مواقع التواصل الإجتماعي "فيسبوك"، غالبيتهم من مدينة القدس المحتلة.

وأصدرت محاكم الإحتلال الصوريّة خلال إنتفاضة القدس، ١٧٧٣ قراراً بالإعتقال الإداري "جديد وتجديد"، بينهم ٨ ضد نساء، ما تزال إثنان منهن رهن الإعتقال، و ٢٣ ضد أطفال قاصرين لا يزال ٩ منهم رهن الإعتقال.

خسائر الإحتلال

أعداد القتلى والمصابين:

أشارت إحصائيات المركز أن عدد القتلى في العمليات الفلسطينية خلال إنتفاضة القدس بلغ ٤٠ قتيلاً صهيونياً، و ٦٧٢ جريحاً.

حول أعداد العمليات

أولاً/ عمليات الطعن: ١٢١ عملية

تصدرت فيها مدينة الخليل عدد العمليات والمنفذين بواقع عام ٤٨%، ثم تلاها مدينة القدس، ثم جاء أكثر العمليات قوة ما وقع في مدينة القدس والداخل الفلسطيني.

ثانياً/ عمليات دهس: ٢٧ عملية

بلغت عمليات الدهس ٢٧ عملية تصدّرتها مدينة القدس والخليل، وكانت عمليات القدس والخليل أكثر العمليات من حيث القتلى والإصابات في صفوف المستوطنين والجيش.

ثالثاً/ عمليات إطلاق النار

بلغ عدد عمليات إطلاق النار منذ بداية الإنتفاضة نحو ١٠٠ عملية، تحقّق في ٢٣ منها إصابات، وكانت إحداها على يد مجموعة من كتائب القسام في مدينة نابلس، تسبّبت بتفجّر إنتفاضة القدس تلاها عملية الطعن التي نفذها الشهيد مهند الحلبي.

رابعاً/ أعمال مقاومة مختلفة

إلقاء الزجاجات الحارقة والعبوات الناسفة ١٤٢٢، حوادث إلقاء الحجارة ٤٢٣٤، حادثة صواريخ من غزة ٦٠ صاروخاً، من الشمال ٣٠ قذيفة.

شكّلت إنتفاضة القدس، ورغم بدائيّة الوسائل المستخدمة، صدمة لصانع القرار الإسرائيلي سواء الأمني أو السياسي، لأنها أظهرت فشلاً إستخبارياً كبيراً لدى الإحتلال بعدم توقّع الأحداث، علاوة على عدم قدرة الحكومة الإسرائيلية على إيجاد وسائل ذات جدوى للتعامل معها.

كذلك تمثّل هذه الإنتفاضة تحدياً من نوع خاص لم تعتد عليه "إسرائيل" من قبل، فهي من جانب إنتفاضة أفراد غير منظمين من الصعب تتبّعهم، ومن الجانب الآخر قد تؤدي إلى تحولها مع مرور الوقت إلى إنتفاضة منظمة .

أما من ناحية الخسائر، فتعدّ هذه الإنتفاضة رغم قلّة أعداد القتلى "الإسرائيليين" ذات تأثير في رفع نسبة الخوف إلى أرقام غير مسبوقة، علاوة على تأثيراتها الإقتصادية والسياحية. بالرغم من إنحسار الحالة الشعبية والمواجهات في إنتفاضة القدس، إلا أن البيئة السياسية والأمنية مرشحة لموجات من العمليات الفردية وشبه التنظيمية.

السفير الفلسطيني: الكويت اعتمدت رسمياً جواز السفر الفلسطيني في الدوائر الرسمية

إعتمدت دولة الكويت رسمياً جواز السفر الفلسطيني في الدوائر الرسمية للدولة، خاصة إدارة الهجرة والجنسية. وقال سفير دولة فلسطين لدى الكويت، رامي طهبوب، إن دولة الكويت اعتمدت رسمياً جواز السفر الفلسطيني في الدوائر الرسمية للدولة، خاصة إدارة الهجرة والجنسية. وأضاف طهبوب، إن وزير الداخلية الكويتي الشيخ أحمد الحمود الصباح أبلغه بالإعتماد وفق تعليمات أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بتسهيل كل ما من شأنه مساعدة الفلسطينيين. وأبلغ وزير الداخلية الكويتي السفير طهبوب أن وزارة الداخلية الكويتية مهتمة جداً بإعتماد جواز السفر الفلسطيني الذي يمثل أحد أهم رموز دولة فلسطين خاصة في أعقاب إنضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة.

وأوضح طهبوب أن وزير الداخلية الكويتي كلّف وكيل الوزارة للجنسية والهجرة، اللواء الشيخ فيصل نواف الأحمد بمتابعة إعتماد جواز السفر الفلسطيني في دوائر الهجرة والجنسية التابعة للوزارة.

نتيهاؤ: ننتظر من واشنطن بعد الانتخابات حل الصراع على أساس المفاوضات

رام الله: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يوم الأحد، أن إسرائيل تنتظر من الولايات المتحدة أن تبقى متمسكة بمبدأ أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لن يحلّ إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين ولكن بدون شروط مسبقة وبدون قرارات للأمم المتحدة أو لمنظمات دولية أخرى. وأعرب نتنياهو في تصريحات له خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية، عن ثقته بأن علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة ستزداد متانة، بغض النظر عن هوية الفائز في الانتخابات الرئاسية الأميركية.

ليبرمان يزعم: أبو مازن شريك نفسه

هاجم وزير الجيش الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان الرئيس الفلسطيني بشكل غير مسبوق في حديث أدلى به أمس الأحد، أمام أركان وزارته ونقلته القناة العاشرة الاسرائيلية. وقال ليبرمان: "لقد قامت إسرائيل بما لم تقم به أي دولة أخرى، لقد أخلينا كل شيء". كما ادّعى وأضاف: "يقولون لي إن أبو مازن هو شريك وفي كل مرة يقولون ذلك أستغرب لأنني لا أعلم هو شريك من أنه شريك نفسه وعائلته فقط".

"إسرائيل" تسرع خطوات ضم القدس

أعلنت البلدية الإسرائيلية لمدينة القدس المحتلة الأسبوع الماضي مشروعاً لإقامة منطقة صناعية في ضواحي المدينة. غير أن اللافت في هذا المشروع أنه يقام على جانبي "الخط الأخضر" (الفصل بين إسرائيل والضفة الغربية)، في ما يبدو أنه يهدف إلى محو أي حدود بين القدس الغربية الإسرائيلية، والقدس المحتلة عام 1967.

والمنطقة الصناعية هذه التي تُقام على أراضي قريتي صفا وبيت سيرا قضاء رام الله وسط الضفة قرب الحاجز العسكري المؤدي إلى مستوطنة "موديعين"، واحدة من سلسلة مشاريع توسع إسرائيلي في القدس أقرتها السلطات الإسرائيلية في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. ومن بين هذه المشاريع، مشروع أعلنته البلدية لإقامة 1200 وحدة إسرائيلية جديدة على المنحدرات الجنوبية للقدس، والمطلّة على مدينة بيت جالا جنوب الضفة. وصادرت السلطات الإسرائيلية هذه الأراضي ضمن مشروع "القدس 2020" الذي يهدف إلى بناء 58 ألف وحدة سكنية في المستوطنات التي أقيمت في مدينة القدس وحولها، بما في ذلك مستوطنات أقيمت على أراضي مدن أخرى مثل بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وقرى رام الله.

وقال تقرير صدر عن "المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي ومقاومة الإسرائيليين" أن الحكومة الإسرائيلية تعتزم إقامة مستوطنة جديدة على أراضي قرية الولجة تضم 5000 وحدة إسرائيلية، وربطها بالقطار الخفيف مع بقية مستوطنات جنوب القدس. وبيتلع مشروع القدس الكبرى 10 في المئة من مساحة الضفة، ويسعى إلى تحقيق غالبية يهودية في مدينة القدس التي تعتبرها إسرائيل عاصمتها الأبدية.

الأردن: مشاكل وتحديات المنطقة سببها عدم إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية

قال رئيس الوزراء هاني الملقى: "الأردن يرى أن كل المشاكل والتحديات بالمنطقة عائدة إلى عدم إيجاد حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية"، مؤكداً أهمية تضافر الجهود الدولية لحل القضية إستناداً لحلّ الدولتين وبما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

جاء ذلك خلال إستقباله رئيس جمهورية بولندا أندريه دودا، حيث تمّ بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وتطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً ما يتعلّق بتداعيات الأزمة السورية على الأردن.

هدم المباني بالضفة: توصية أوروبية بالمطالبة بتعويضات

قررت لجنة شؤون الشرق الأوسط في الإتحاد الأوروبي التوصية أمام الدول الـ 28 الأعضاء في الإتحاد بدراسة مطالبة إسرائيل بدفع تعويضات لقاء هدم بيوت وبنية تحتية ممول الإتحاد الأوروبي بناءها في المنطقة "ج" في الضفة الغربية. وقد أثارت هذه التوصية غضباً شديداً في وزارة الخارجية الإسرائيلية التي قدمت احتجاجات لعدد من دول الإتحاد.

ونقلت صحيفة هآرتس عن أربعة دبلوماسيين، إثنين إسرائيليين وإثنين أوروبيين، قولهم إن القرار يُتخذ خلال إجتماع عقده قبل أسبوعين لجنة الشرق الأوسط في الإتحاد، التي تضم خبراء في الشرق الأوسط من دول الإتحاد الـ 28. إلا أن قرارات هذه اللجنة ليست ملزمة وإنما تشكل أساساً لقرارات يمكن أن تتخذها اللجنة السياسية – الأمانة للإتحاد الأوروبي أو مجلس وزراء الخارجية فيه.

وطالب الأوروبيون بأن توقف إسرائيل هدم المباني الفلسطينية في المنطقة "ج"، التي تزعم إسرائيل أنها بُنيت بصورة غير قانونية. والكثير من المباني المهدومة بُنيت بتمويل الإتحاد الأوروبي.

مسؤول أوروبي: "إسرائيل" تمادت كثيراً في تعاملها مع بعض دبلوماسيينا

كشفت مصادر مطلعة لصحيفة "القدس"، أن المواجهة بين إسرائيل وعدد من دول الإتحاد الأوروبي قادمة بسبب تعنتها المستمر وسياستها الإستيطانية وتجاهلها للقرارات والمواثيق الدولية، وتفسيرها المغلوط أو (الملتوي) للقرارات والمواثيق والقوانين الدولية التي لا لبس فيها.

وقال دبلوماسيون أوروبيون، خلال لقاء مغلق ونقاش معمق لطبيعة العلاقات الأوروبية الإسرائيلية، أن تلك العلاقات ستواجه تحديات كبيرة خصوصاً، وأنها قد بدأت تفقد الكثير من الحلفاء، وإن كانوا يدعمونها مالياً وسياسياً، ولكن ذلك ليس للأبد، وليس رغم صلفها وتعاملها غير الدبلوماسي والسياسي وتجاهلها للقرارات والمواثيق الدولية وتماديها في إستهداف الإستثمارات والمساعدات والمنح التي تُقدم للطبقات والفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني.

وأضاف الدبلوماسي الكبير لـ (القدس)، إن إسرائيل تمادت في تعاملها مع عدد من الدبلوماسيين الأوروبيين خلال زيارتهم الدورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كذلك كبدت موازنة دولته خسائر كبيرة من خلال إستهدافها لمنح بسيطة قدمتها لبعض القرى الفلسطينية والعائلات البدوية المُستهدفة في مناطق C، مشيراً إلى أن ذلك أشعل الضوء الأحمر، وأن البرلمان والخارجية في دولته قريباً سيكون لها موقف واضح حيال السياسة الإسرائيلية التي وصفها بالخطيرة والمتهورة.

فتح: لقاء عباس مع قادة حماس بالدوحة يعد أمراً مهماً ويمكن البناء عليه بشكل إيجابي

قال د. فايز أبو عيطة، المتحدث باسم حركة فتح في قطاع غزة عن آخر تطورات ملف المصالحة مع حماس، بعد اللقاء الأخير الذي جمع الرئيس عباس مع قيادة حماس في الدوحة، أن حركته "تأمل في أن يكون هذا اللقاء محطة مهمة في بلورة توافق على تنفيذ إتفاق المصالحة". وأكد أن هذا الأمر يحتاج إلى جولات من الحوارات، من أجل الإتفاق على حلول تُنهي حالة الإنقسام القائمة.

واستهجن الناطق باسم فتح في الوقت ذاته ما وصفها بـ "الردود المتسرعة" من قبل حركة حماس، على نتائج اللقاء. وقال أبو عيطة إن اللقاء الذي جمع الرئيس عباس بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس ونائبه إسماعيل وهنية، بحد ذاته يُعتبر أمراً مهماً ويمكن البناء عليه بشكل إيجابي.

نتنياهو: هناك مبادرة قد تقلب طريق السلام

قال بنيامين نتنياهو أن العديد من الدول العربية "لم تعد ترى إسرائيل عدواً"، وأضاف أن طريق السلام لا يتحقق بالتنازلات، و"قد ينقلب وسيجر العالم العربي الفلسطينيين إلى السلام وليس العكس".

وفي خطابه في افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي أمس قال نتنياهو: "إن السلام مع الفلسطينيين لا يتحقق بالتنازلات والإنسحاب إلى حدود عام 1967 بل ببقاء دولة إسرائيل قوية وأمنة". وأكد أنه "لن يقبل بأي إملاءات خارجية للعودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين"، وأضاف أن "دولاً عربية كثيرة لم تعد ترى في إسرائيل عدواً"، كما ألمح إلى "إحتمال وجود مبادرة قد تقلب طريق السلام"، لكنه لم يذكر تفاصيل بشأن تلك المبادرة التي تحدت عنها.

وقال نتنياهو: "قد يتطلب الأمر وقتاً حتى يفهم الفلسطينيون أننا هنا لكي نبقي، ولذلك فإن طريق السلام قد ينقلب، فبدلاً من أن يجر الفلسطينيون العالم العربي فإن العالم العربي هو الذي سيجرهم، نحن نعمل على ذلك بطرق خلاقية، ونحافظ على مصالحنا العليا وأمننا". وأعلن مجدداً رفضه "إملاء أي شروط خارجية على إسرائيل" في ما يتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، مناشداً الرئيس باراك أوباما عدم التخلي عن المبدأ الذي تبناه بوجود إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وتعهد في كلمته مع افتتاح الدورة الشتوية للكنيست، مواصلة الإهتمام بالإستيطان في "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية المحتلة)، مضيفاً أن النيابة العامة توجهت اليوم إلى المحكمة العليا بطلب مهلة لسنة أشهر لترتيب إخلاء مستوطنة "عمونة".

وهاجم نتياهو "أصحاب صناعة اليأس والإحباط"، معتمداً إستطلاعات عالمية أكدت أن الإسرائيلي يشعر بالسعادة في دولته. وتطرق إلى الأوضاع في المنطقة وقال: "ثمة إيمان عميق لدي بأن هناك سياسة واحدة صحيحة يجب اتباعها في الشرق الأوسط العاصف وغير المستقر تقضي بأن يتحقق السلام والأمل من خلال إسرائيل قوية... الضعيف لا يعيش هنا، وهذا ما يفهمه معظم المواطنين في إسرائيل، باستثناء بعض المحللين... فقط القوي يعيش ويزدهر، مع الأقوياء تتم التحالفات... ومع الأقوياء فقط يصنعون السلام. هذا التغيير في مكانة إسرائيل بات واضحاً لكثيرين... وأنا على يقين بأن الدول العربية هي التي ستجلب الفلسطينيين إلى المفاوضات معنا وليس العكس كما كان سائداً في السابق".

ودعا المستوطنين اليهود إلى ضبط النفس، وذلك في إطار مساعيه لتجنب عاصفة سياسية داخلية، وتحسباً من قيام إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بخطوة مخالفة لموقفها التقليدي الداعم لإسرائيل في آخر أيامها في الحكم. وقال: "أنا متأكد أنه في النهاية المستوطنين سيتصرفون بمسؤولية.. وهم يعلمون أنه لا يوجد ولن توجد حكومة أكثر دعماً للإستيطان من هذه الحكومة".

ضباط إسرائيليون يتوقعون صداماً بين الجيش الروسي والإسرائيلي

قالت مصادر سياسية في تل أبيب أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو طالب في حديث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قبل 10 أيام، بتجديد شروط التنسيق العسكري بينهما من جهة والإمتناع عن تأييد قرارات وصفها بالمعادية لإسرائيل ولليهود في الساحة الدولية من جهة أخرى. وأضافت المصادر أن قائد سلاح الجو الإسرائيلي أمير ايشل توجه إلى موسكو بصورة عاجلة للتباحث في المواضيع العسكرية.

وقال مسؤول رفيع: "تم طرح الموضوع خلال لقاء عُقد في وزارة الخارجية مع نائب وزير الخارجية الروسي لشؤون التنظيمات الدولية غيناادي غاتيلوف، وجرى الإعراب أمامه عن خيبة الأمل العميقة من التصويت الروسي في "اليونيسكو"."

وأضاف المسؤول: "أكدنا أننا نتوقع تحسين التصويت الروسي في الأمم المتحدة في القضايا المرتبطة بإسرائيل بشكل يُلائم تحسين العلاقات بين البلدين". وقد ذكرت المصادر أن قادة الجيش الإسرائيلي في حالة صدمة وقلق من تعاضم الحشود الروسية في المنطقة.

وأضافت: "لن تجد في هذه القيادات من يعترف بذلك علناً لكن ضباطاً كباراً في سلاح الجو وسلاح البحرية قالوا خلال محادثات وجلسات مغلقة إن الوجود العسكري الروسي القوي والعظيم في منطقة الشرق الأوسط يُثير القلق الشديد والخوف ويرون أن الصدام بين الجيش الروسي والإسرائيلي مسألة وقت فقط".

"فايننشال تايمز": مدير منظمة "بتسيلم" أصبح أبغض شخص لحكومة نتياهو

حجاي إلعاد ناشط سياسي عمره 47 عاماً ويرأس منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيلم"، أصبح واحداً من أبغض الأشخاص في إسرائيل، حيث يواجه الآن غضب الحكومة اليمينية بعد حثه الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات ضدها لوضع حدّ لإحتلالها الأراضي الفلسطينية. وأشارت صحيفة فايننشال تايمز إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اتهمه بـ"تشويه سمعة الدولة"، بعد الإدلاء بشهادته في إجتماع غير رسمي لمجلس الأمن الدولي يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول الجاري بشأن المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومنذ ذلك الحين والإسرائيليون المحافظون يطاردونه على شبكة الإنترنت ويحتنون السلطات على إعتقاله وسجنه. وأشارت إلى أن ديفد بيتان، نائب في حزب الليكود ورئيس تحالف نتنياهو في اليمين المتشدّد، قد دعا إلى تجريد إلعاد من جنسيّته.

وألححت الصحيفة إلى أن تصريحات إلعاد أصابت وتراً حساساً، وجعلت الدبلوماسيين والمحللين يتوقعون إمكانية دعم الولايات المتحدة لقرار صارم بمجلس الأمن بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بعد الإنتخابات الأميركية كما جاء في إيماءة للرئيس الأميركي باراك أوباما.

ومع احتمال تصاعد الخلاف في الذكرى الخمسين للإستيلاء على الأراضي الفلسطينية في حرب 1967، علّق إلعاد بأن "الإحتلال كارثة للفلسطينيين الذين تعرّضوا لإنتهاكات حقوق الإنسان لا نهاية لها طوال ما يقرب من نصف قرن، وكارثة أيضاً للمجتمع الإسرائيلي".

إستطلاع: حل السلطة الوطنية والأوضاع الاقتصادية ومشروع حل الدولتين

أظهرت نتائج أحدث إستطلاع للرأي العام الفلسطيني نفّذه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد"، أن غالبية قوامها (74%) من المستطلعين الفلسطينيين لا يؤيدون فكرة حلّ السلطة الفلسطينية في الوقت الحالي. كما تعتقد غالبية متزايدة بأن المجتمع الفلسطيني يسير بالإتجاه الخاطئ، وأبدت غالبية تشاؤماً من المستقبل. كما تفاقمت مشاعر الإحباط بشكلٍ ملفتٍ بعد تأجيل الإنتخابات المحلية بقرار المحكمة العليا الفلسطينية، حيث تُظهر النتائج أن غالبية (68%) لا يتفقون مع قرار المحكمة العليا بشأن تأجيل الإنتخابات المحلية.

وصرّح 25% فقط بأن المجتمع الفلسطيني يسير بالإتجاه الصحيح، مقابل 70% يرون بأنه يسير بالإتجاه الخاطئ. ومن حيث المنطقة الجغرافية، فإن النتائج تُظهر أن نسبة من يرون أن المجتمع الفلسطيني يسير بالإتجاه الخاطئ فكانت أكبر في قطاع غزة (86%) بالمقارنة مع الضفة الغربية (60%). كما تظهر النتائج إرتفاعاً بالتقييم السلبي للأوضاع الاقتصادية مقارنةً مع نتائج إستطلاع تموز 2016، حيث ارتفعت نسبة الذين صرّحوا بأن وضع أسرهم الاقتصادي ازداد سوءاً (9 نقاط) من 45% في إستطلاع تموز 2016 إلى 54% في الإستطلاع الحالي. ومن حيث المنطقة الجغرافية، تُظهر النتائج فجوة بلغت (20 نقطة) بين الضفة وغزة فيما يتعلّق بالوضع الاقتصادي، حيث صرّح 67% من سكان غزة بأن الوضع الاقتصادي ازداد سوءاً مقارنةً مع قبل سنة، ويشاركهم التقييم ذاته 46% من سكان الضفة. وصرّح نحو 15% من سكان الضفة أن وضعهم الاقتصادي اليوم أفضل من قبل سنة، مقابل 4% في قطاع غزة.

وعندما سُأل المستطلعين عن أولويّتهم في ظلّ الظروف الراهنة، صرّح 36% بأن أولويّتهم تحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص عمل، بينما رأى 33% بأن أولويّتهم إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وإزالة

الحواجز، في حين صرّح 25% بأن أولويتهم خفض تكاليف الحياة المعيشية. ومن حيث المنطقة الجغرافية، تظهر النتائج فجوة بين المنطقتين في الأولويات، فمثلاً: تصل الفجوة بين الضقة وغزة بالنسبة لألوية تحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص عمل إلى (13 نقطة) بواقع 44% في غزة مقابل 31% في الضفة. ومن حيث المبدأ، عارض 60% من الفلسطينيين حلّ السلطة الوطنية الفلسطينية، مقابل 33% يؤيدون حلّها و7% لا يعرفون. ومن حيث المنطقة الجغرافية، فتظهر النتائج أن الأكثرية المعارضة لحلّ السلطة هم سكان الضفة (62%) مقابل (56%) لسكان غزة. وعندما سُأل المستطلعين عن رأيهم في حلّ السلطة الفلسطينية إذا كان من نتائجه عودة الإحتلال الإسرائيلي، صرّحت غالبية (74%) بأنهم يعارضون حلّ السلطة في حال أدّى ذلك إلى عودة الإحتلال للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، بينما لا يمانع ذلك 20%، و7% لا يعرفون.

وصرّح 50% بأنهم يؤيدون العودة إلى الكفاح المسلّح ضدّ الإحتلال الإسرائيلي، مقابل 44% يعارضون هذا النهج، و6% لا يعرفون. ومن حيث المنطقة الجغرافية، فتظهر النتائج أن سكان غزة (58%) الأكثر تأييداً للعودة للكفاح المسلّح مقارنةً مع الضفة الغربية (45%).

عباس: السلام هدفنا الاستراتيجي ومفتاحه إنهاء الإحتلال

قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس: "إن السلام هو هدفنا الإستراتيجي، وهو مصلحة للجميع، وإن مفتاح السلام هو إنهاء الإحتلال الإسرائيلي، ورفع الظلم التاريخي الواقع على شعبنا، لتعيش الدولتان، فلسطين وإسرائيل، بأمن وإستقرار وسلام وجوار حسن". وأعرب عباس خلال مؤتمر صحفي عقده مع نظيره الإيطالي الرئيس سيرجيو ماتاريلا، في بيت لحم، عن إستعداده الدائم لصنع السلام مع إسرائيل وتطبيق حلّ الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وتأييده المؤتمر الدولي للسلام، الذي تعمل فرنسا على عقده مع نهاية هذا العام. وأوضح أن دور منظمة اليونسكو وقراراتها تهدف للحفاظ على التراث الإنساني العالمي، وبما فيها عدم المساس به، وإدانة الإنتهاكات الإسرائيلية التي تحاول تغيير طابع وهوية مدينة القدس الشرقية، وأن الإدعاءات الإسرائيلية الأخيرة التي حاولت الخلط بين الدين والتراث غير صحيحة، وليست في مكانها. وجدّد تأكّيده على إحترام الديانة اليهودية، والدعوة الدائمة لتكون القدس مفتوحة لجميع أتباع الديانات السماوية الثلاث للعبادة فيها. وأعرب عن تأييده لكل جهد إقليمي ودولي يُبذل لمكافحة وإجتثاث جذور الإرهاب والتطرّف والعنف، والذي هو محل إدانة أيّاً كان مصدره وطبيعته.

فتح تقرر عقد مؤتمرها السابع في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري

قال الرئيس محمود عباس إن اللجنة المركزية لحركة "فتح" قرّرت وبالإجماع عقد المؤتمر السابع للحركة يوم الثلاثاء، التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني الجاري. جاء ذلك خلال إجتماع اللجنة المركزية الذي عُقد في مقرّ الرئاسة بمدينة رام الله، برئاسة محمود عباس. وأوضح عباس أن اللجنة المركزية قرّرت وبالإجماع عقد المؤتمر السابع للحركة في التاسع والعشرين من الشهر الجاري في مدينة رام الله، وبحضور جميع الأعضاء المقرّرين.

الإستخبارات الإسرائيلية تكذب نتيا هو: عباس يريد السلام

ناقضت تقديرات شعبة الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، إدعاءات كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن أفيغدور ليبرمان، بشأن التزام رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بالتوصل إلى تسوية سلمية، بحسب ما كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية. ونقلت القناة العاشرة أن رئيس قسم الأبحاث في شعبة الإستخبارات العسكرية، العقيد درور شالوم، أبلغ أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أخيراً، بأن "الإدعاء القائل إنه لا يوجد أساس للتوصل إلى تسوية سياسية، غير صحيح".

وأضاف شالوم، بحسب ما أوردت "يسرائيل هيوم": "ما سأقوله قد لا يعجب بعضكم هنا، لكن يوجد زعيم منذ عام 2004، هو أبو مازن، الذي صدر الهدوء وعارض الإرهاب. يوجد أساس للتوصل إلى تسوية سياسية".

مشعل يدعو إلى مرجعية مشتركة موحدة للشعب الفلسطيني تحت مظلة منظمة التحرير

دعا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل إلى وجود مرجعية مشتركة موحدة للداخل والخارج الفلسطيني تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، مبيّناً أن الحركة تريد أن تعمل مع شركاء أقوياء موحدين للعمل من أجل مصلحة فلسطين.

وشدّد مشعل في كلمة له خلال مؤتمر الأمن القومي الفلسطيني الرابع المُنعقد بمدينة غزة على ضرورة وجود مرجعية تضمّ الداخل والخارج، وتشركهم جميعاً في المشروع الوطني وأداء مسؤولياتهم تجاه فلسطين، منوهاً إلى أن ذلك مسؤولية الجميع في الداخل والخارج ومسؤولية الشخصيات المستقلة والجماهير والمؤسسات جميعاً.

وطرح مشعل في رؤيته لمستقبل فلسطين، عدّة إستراتيجيات تتمثل في الشراكة الوطنية وإستعادة الوحدة ومشروع المقاومة، وكذلك إيجاد إستراتيجية سياسية وطنية مشتركة باسم "المشروع الوطني" إضافةً إلى وجود مرجعية وطنية مشتركة للداخل والخارج الفلسطيني، والتصدي للملفات الساخنة بشكلٍ موحد. وأضاف: "علينا أن نذهب إلى صناديق الاقتراع ونبني حياتنا اليومية ونظامنا السياسي ومؤسساتنا على أسس ديمقراطية، ولكن ليست بديلاً عن الشراكة ونحن شركاء تحمّل المسؤولية والقرار في الحرب والسلام والأمن ينفرد أحد به".

كما شدّد على ضرورة إستعادة مشروع المقاومة والتحرير والتوافق على إستراتيجية نضالية مشتركة، وهو أمر أساسي ولا مستقبل بدون ذلك، مبيّناً أن أي رهان على الحركة الدبلوماسية وحدها ثبت فشله. وطالب رئيس المكتب السياسي لحماس بالإتفاق على الإستراتيجية في هذا الوقت، وأن يتفق الجميع مع المقاومة لأنها حقنا المشروع وهي الذراع الحقيقي الضاغط على الإحتلال وبدونها أي عمل سياسي يتحوّل إلى إستجداء. ونوّه إلى أهمية وجود إستراتيجية للمشروع الوطني تكمن في ملامحه ورؤيته وأهدافه وخيارات التحرك السياسي والدبلوماسي والقانوني، وكيفية التحرك مع المحيط العربي والدولي وطرق أبواب الأمم المتحدة والذهاب موحدين وفق إستراتيجية متكاملة تبدأ من الأرض.

ودعا مشعل إلى التصدي للملفات الساخنة بشكلٍ موحد، وهي المسجد الأقصى والقدس وحمايتهما من التقسيم والتدنيس والتهويد، ومواجهة الإستيطان والجدار، ومواجهة حصار غزة الظالم بعد عشر سنوات، والأسرى الذين ينتظرون فعلنا ومبادراتنا، والشعب اللاجئ الذي ينتظر عودته إلى أرض الوطن والدفاع عنه من القتل اليومي.

وبيّن أن الكيان الصهيوني هو أساس المشكلة التي تطيل أزمت المنطقة وتصبّ الزيت على النار وتقف في وجه إرادة الشعوب، داعياً العرب حكّاماً ومحكومين إلى عدم الهرولة إلى "إسرائيل" أملاً في حلّ أزمتهم، فأزمت المنطقة تحلّ بطرق أخرى غير المرور بها.

وتمنى مشعل لحركة فتح وجميع الفصائل أن يكونوا أقوياء، موحدين ومتعافين وأن نعمل معاً من أجل مصلحة فلسطين وقضيتنا وشعبنا الذي يضحي بأبنائه ويستحق قيادة تسهر من أجل أن ترسم مستقبله. وتابع: "أن الأوان يا إخواني الشركاء في الوطن وحركة فتح أن تُعيد الاعتبار لمنظمة التحرير وهذا المنجز الوطني"، مشيراً إلى أن العدو الإسرائيلي وبعض الأطراف أرادوا أن تُحصر القضية الفلسطينية في غزّة والضفة وأن تحصرها في السلطة.

السلطة الفلسطينية تطالب بريطانيا رسمياً بإلغاء وعد بلفور

ذكر وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، أنه طلب رسمياً بإلغاء وعد بلفور خلال لقاء جمعه مع نظيره البريطاني، بوريس جونسون، الإثنين 2016/10/31، في العاصمة البريطانية لندن، حسبما أفادت وكالة "وفا" 2 تشرين الثاني/ نوفمبر. وقال الوزير: "طالبنا الجانب البريطاني أن يُصدر وعداً جديداً يُنهي الوعد الذي مرّ عليه 99 عاماً، تلتزم فيه بريطانيا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ودعمها لإقامة دولة فلسطينية والإعتراف بالدولة الفلسطينية"، مضيفاً: "تحدثنا عن المسؤولية التاريخية لبريطانيا تجاه ما حدث نتيجة وعد بلفور والإعتراف المطلوب إن كانت تملك الجرأة والشجاعة في تحمّل مسؤولياتها حيال ما حدث ضدّ الشعب الفلسطيني نتيجة الوعد".

وكشف مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الإستراتيجية د. حسام زملط، في حديث لـ "القدس" دوت كوم، "قبول الحكومة البريطانية لأول مرة بعد 99 عاماً الحوار مع الفلسطينيين حول وعد بلفور، حيث وجهت الحكومة البريطانية دعوة لمسؤول فلسطيني رفيع المستوى للحوار حول قضية وعد بلفور، رافضاً الكشف عن المزيد من تفاصيل الزيارة ومن سيقوم بها"، وقال "إنها سابقة لم تحصل من قبل بأن تقبل بريطانيا بالحوار حول الوعد، لذلك نحن نرحّب في هذا المسعى، ومستعدون للحوار المبني على قاعدة الصداقة المتينة مع بريطانيا".

"مراقب الدولة": "إسرائيل" غير مستعدة لهجمات إلكترونية معادية

قال باراك رابيد، المرسل السياسي لصحيفة هآرتس، إنه في ظلّ التهديدات المُحدّقة بإسرائيل، فإنها غير مستعدة بما فيه الكفاية لمواجهة هجمات إلكترونية معادية، وفقاً لما أعلنه مراقب الدولة القاضي المُتقاعد يوسي شابير في تقريره السنوي الذي صدر ملخصه أمس الثلاثاء. واتهم التقرير جهات مسؤولة في إسرائيل بعدم الإمتثال لتوصيات جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك)، بتوفير إجراءات الحماية اللازمة لشبكات الحواسيب الخاصة بها لتحسينها من أي هجمات منظمة.

وقال شابير: "إن الثغرة الأساسية في عدم مواجهة إسرائيل تهديدات الهجمات الإلكترونية بالشكل اللائق تكمن في تنازع الصلاحيات بين هيئة الهجمات الإلكترونية الوطنية وجهاز الشاباك وشبكة الدفاع من الهجمات الإلكترونية التي أقامها حديثاً مكتب نتنياهو".

وأشار المراقب إلى أن جوهر الإخفاق الإسرائيلي في موضوع الهجمات الإلكترونية يكمن في وجود فجوة كبيرة بين خطورة تهديد الهجمات الإلكترونية على مختلف القطاعات الأمنية والمدنية في إسرائيل، وإنخفاض الجاهزية المتوقعة من قبل المستويات المدنية والحكومية في الدولة.

مؤتمر العين السخنة (٢): آفاق فلسطينية ورؤية مصرية لغزة

عُقد بمنجع العين السخنة ورشة العمل حول التفاعل الإيجابي بين قطاعات المجتمع المصري والفلسطيني، "آفاق فلسطينية ورؤى مصرية"، والتي ينظمها المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

بمشاركة عدد من من الشخصيات العامّة والأكاديميين والخبراء والباحثين المصريين والعشائر ورجال الأعمال والإعلام والشباب الفلسطينيين .

وافتتح الدكتور أحمد الشربيني مدير المركز ورشة العمل بكلمة أكد فيها أن عقد هذه الورشة يأتي وفاءً لعهد قطعناه على أنفسنا في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بأن تظل القضية الفلسطينية محوراً أساسياً وممتداً لإهتماماتنا البحثية والأكاديمية، مستهدفين من ذلك بناء أجندة وطنية عربية مشتركة تضع الرؤى وتطرح الحلول الكفيلة لمواجهة التحديات والمُتغيّرات الراهنة في منطقتنا، والتي لم تعد تمسّ الدولة العربية فحسب، وإنما طالت المجتمعات، وأثّرت في تماسكها الداخلي.

وقال: "لقد بات المواطن الفلسطيني يعاني صعوبات كبيرة في تأمين احتياجاته المعيشية اليومية، في ظلّ تصاعد مطرد لمعدلات الفقر، والبطالة، وغلاء الأسعار، وتردّي الخدمات الصحية والتعليمية، بل إن القطاع الخاص الفلسطيني صار يواجه هو الآخر عراقيل في إستمرار أنشطته ومصانعه وشركاته، أو حتى الإسهام في إعادة إعمار ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية من مبان ومرافق تحنّية".

وأضاف: "ويزداد هذا الوضع خطورة بالنظر إلى تراجع المساعدات الدولية للفلسطينيين، وعدم وفاء المانحين الدوليين بكامل إلتزاماتهم، بل إن الدعم المالي الإقليمي أصبح هو الآخر منخفضاً، في ضوء ما تشهده الإقتصادات العربية من أزمات وتباطؤ لمعدلات النمو الإقتصادي وتناقص الإيرادات خلال السنوات الأخيرة".

وقال: "إدراكاً من المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط لهذه المخاطر الإنسانية والإقتصادية التي يواجهها الفلسطينيون، يأتي تنظيم هذه الورشة التي تستهدف بالأساس مناقشة دور القوى والمؤسسات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني في مواجهة التحديات الإنسانية والإقتصادية، فضلاً عن محاولة تلمّس السبل الكفيلة بكيفية تفعيل هذه المؤسسات الإجتماعية في المحافل الدولية. وما ذلك الأمر إلا محاولة لإستنهاض القوة الذاتية الفلسطينية التي كانت - وما تزال - الرافعة الأساسية لقضية هذا الشعب وحقوقه المشروعة".

وأضاف: "بل إن الورشة تناقش أيضاً مدى إمكانية توظيف التفاعلات الإيجابية التاريخية بين المجتمعين المصري والفلسطيني، في طرح رؤى وحلول إنسانية وإقتصادية مشتركة لتخفيف معاناة المواطن الفلسطيني، عبر تعزيز العلاقات التجارية، وتفعيل التعاون المشترك بين رجال الأعمال في البلدين".

وأضاف: "إن الرهان على قوى المجتمع المدني الفلسطيني، بمختلف شرائحه من مرأة وعشائر وشباب ورجال أعمال وإعلام، للخروج من الأزمات المعيشية والإقتصادية يستدعي بالأساس لملمة الجهود، وتوجيهها صوب رؤى بديلة تكون أكثر فاعلية في بناء حلول إقتصادية للأزمات الفلسطينية ومن هنا تأتي ضرورة تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني في بناء توافق داخلي يتجاوز الاستقطابات الداخلية التي بدا الخاسر الأكبر فيها هو المواطن الفلسطيني".

وقال: "من ينظر للتاريخ الفلسطيني، سيجد فيه الكثير من العبر والدروس عن أدوار المجتمع المدني في بناء اللحمة الداخلية الوطنية.. فقد إستطاعت الأسر الفلسطينية بناء رأس مال إجتماعي شكّل ظهيراً إقتصاديّاً ومعيشياً يعينهم على مواجهة التحديات... كما أعلى رجال الأعمال الوطنيين من مسؤولياتهم الإجتماعية تجاه القضية الفلسطينية.. واستطاعت العشائر بتوحدّها أن تشكّل بيئة آمنة حافظت على تماسك الكيان الإجتماعي".

وناقشت ورشة العمل في يومها الأول جلسة عمل حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الواقع الإقتصادي الفلسطيني، برئاسة المستشار عدلي حسين رئيس محكمة إستئناف القاهرة ومحافظ المنوفية والقليوبية الأسبق ورئيس لجنة الشراكة الأورومتوسطية، وتحدّث فيها من الجانب الفلسطيني محسن أبو رمضان وأمل صيام، ومن الجانب المصري الدكتور حسن سلامة أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية.

كما تمّ النقاش في جلسة أخرى حول الواقع الإقتصادي الفلسطيني وكيفية إيجاد آليات للتعاون المشترك، وترأس أعمالها الدكتورة عالية المهدي، أستاذة الإقتصاد وعميدة كلية الإقتصاد والعلوم السياسيّة بجامعة القاهرة سابقاً. وتحدّث من الجانب الفلسطيني ماهر الطباع، وعقّب من الجانب المصري الدكتور فخري الفقي، أستاذ الإقتصاد بكلية الإقتصاد في جامعة القاهرة.

أيضاً تمّ النقاش حول رؤية لتطوير وتنمية الإقتصاد الفلسطيني، وتحدّث من الجانب الفلسطيني فيصل الشوا، وعقّب من الجانب المصري الدكتور فخري الفقي، أستاذ الإقتصاد فيكلية الإقتصاد جامعة القاهرة.

كما تمّ النقاش حول دور العشائر الفلسطينيّة في المصالحة المجتمعيّة، برئاسة الدكتور أحمد زايد عميد كلية الآداب جامعة القاهرة سابقاً، وتحدّث فيها من الجانب الفلسطيني عطا ماضي وصلاح الدين أبو ركة، وعقّب من الجانب المصري الدكتور سعيد المصري أستاذ علم الإجتماع السياسي في كلية الآداب جامعة القاهرة.

وتمّ النقاش حول دور الشباب في المصالحة المجتمعيّة، وتحدّث فيها من الجانب الفلسطيني سعيد عبد الله وغسان القيشاوي، وعقّب من الجانب المصري الدكتور يوسف ورداني خبير في دراسات الشباب.

أيضاً تمّ النقاش حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الواقع الإنساني والمجتمعي الفلسطيني وتحدّث فيها من الجانب الفلسطيني محمود الضاهر وياسر أبو جامع، وعقّب من الجانب المصري الدكتور حسن سلامة أستاذ العلوم السياسيّة بالمركز القومي للبحوث الإجماعيّة والجنائيّة.

وفي اليوم الثاني للورشة ناقشوا في جلسة ترأسها المستشار عدلي حسين رئيس محكمة إستئناف القاهرة ومحافظ المنوفية والقليوبية الأسبق ورئيس لجنة الشراكة الأورومتوسطية، محوراً حول آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وتحدّث من الجانب الفلسطيني نادية أبونحل وعلاء الغلابيني، وعقّب من الجانب المصري الدكتورة أماني قنديل، المدير التنفيذي للشبكة العربيّة للجمعيات الأهليّة سابقاً. كما ناقشوا محوراً آخر حول دعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في المحافل الدوليّة، وتحدّث من الجانب الفلسطيني أمجد الشوا وصلاح عبد العاطي، وعقّب من الجانب المصري السفير سيّد أبو زيد مساعد وزير الخارجية الأسبق.

وفي جلسة أخرى ترأسها سلطان أبو علي، وزير الإقتصاد السابق، ناقشت الورشة محوراً تحت عنوان "نحو تفعيل العلاقات الإقتصاديّة والتجاريّة بين الجانبين المصري والفلسطيني"، وتحدّث من الجانب الفلسطيني حليم طليبي، وعقّب من الجانب المصري السفير جمال بيومي، الأمين العام لإتحاد المستثمرين العرب. كما ناقشوا محوراً حول دور رجال الأعمال في دفع التعاون الإقتصادي بين الجانبين، وتحدّث من الجانب الفلسطيني أسامة كحيل، وعقّب من الجانب المصري السفير جمال بيومي.

كما ناقشوا محوراً حول دور الإعلام في المصالحة المجتمعيّة، في جلسة ترأسها الدكتور محمود علم الدين عميد كلية الإعلام في جامعة القاهرة الأسبق، وتحدّث من الجانب الفلسطيني سعود أبو رمضان ومحمد عثمان، وعقّب من الجانب المصري ياسر عبد العزيز الخبير الإعلامي.

وناقشوا محوراً آخر حول دور المرأة الفلسطينية في المصالحة المجتمعيّة، وتحدّث فيها من الجانب الفلسطيني منى عبد العزيز وإنعام أبو ندى، وعقّب من الجانب المصري السفيرة منى عمر، مساعدة وزير الخارجية للشؤون الإفريقيّة سابقاً ورئيسة لجنة العلاقات الخارجيّة في المجلس القومي للمرأة.